تقدم ذكره في سورة المائدة على هو مكة او سائر الحرم **قوله تعالى** ولكل امة
جعلنا منسكا الاية المنسك ها هنا والله اعلم هو المصدر من نسك نسك
اذا ذبح للقربان فاخبر الله سبحانه انه مشروع لكل امة وليس من خصائص هذه
الامة وقد اجمع المسلمون على مشروعيته التقرب بالهدى والاضحية فاما الهدى
فقد تقدم ذكر اقسامه الى واجب ومستحب واما الاضحية فاختلف اهل العلم
فيها من السلف والخلف فذهب قوم الى انها مشروعة على الوجوب وبه قال
ابو حنيفة وذهب اخرون الى انها على الاستحباب وبه قال الشافعي وعن مالك
روايتان كالمذهبين **قوله تعالى** والبدن جعلناها لكم من شعائر الله
الاية البدن اصلها الابل المبدنة ثم صار اسم جنس للابل ثم قيل صوافن مصطفة
وقيل معقولة وقرا ابن مسعود صوافن اى معقولة احدى القوائم واستحب جمهور
اهل العلم نحرها على هذه الصفة روينا في صحيح مسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما انه اقام
اضجعوا بدنه فقال فتيا ما مقيدة بسنة نبيكم صلى الله عليه وسلم وقال ابو حنيفة
والثوري يستوى نحرها قياما وباركة ثم امر الله سبحانه بالاكل والاطعام منها
فمن الفقهاء من حمل الامر بذلك على الوجوب ومنهم من حمله على الاستحباب ومنهم من
استحب الاكل واوجب الاطعام وقد تقدم ذكره قريبا وقد استدل من قال بتثليث
لحم الاضحية اما وجوبا واما استحبابا بقوله تعالى واطعموا القانع والمعتر والدليل
فيه على التقدير والاسهم مع معارضة قوله تعالى وكلوا منها واطعموا البائس الفقير
وقد اختلف اهل العلم بالقرآن في حقيقة القانع والمعتر فقيل القانع الذي
يسأل والمعتر المتعرض ۞ قال الشاعر ۞

لما لمال المرء يصلحه فيغني ۞ مفاقره اعف من القنوع ۞

وقيل القانع الذي يقنع ولا يسأل والمعتر الذي يعتري بالسؤال وقيل
قال الشاعر ۞ على مكثريهم حق من يعتريهم ۞ وعند المقلين السماحة والبذل ۞
طعل الاكل منها قبل ذلك وقت خروج الروح منها ومفهومه انه لا يحل
الاكل منها قبل ذلك وهو كذلك فلا يحل الاكل منها ولا القطع منها قبل خروج
الروح منها اجماعا ۞ **سورة النور** **قوله جل جلاله** الزانية
والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الاية اقول قد
بينت في مصحح هذه الاية مبينة لاية الحبس والاذى الذي امر الله سبحانه
به في امر الزناة في صدر الاسلام لانا سنحه له وبين الله سبحانه في هذه الاية
ان حد الزاني والزانية ان يجلد كل واحد منهما مائة جلدة وهذا عام في كل زان مسلم
كان او كافرا محصنا او غير محصن حرا او غير حر لكن قد اجمع اهل العلم على
تخصيص عمومها بالكبرين الحرين فان الزاني اذا كان محصنا فحده الرجم خلافا

لقوم

لقوم من اهل الاهواء حيث زعموا ان حد كل زان الجلد ولا التفات اليهم
لثبوت الرجم من فعل النبي صلى الله عليه وسلم وفعل الخلفاء بكر وعمر وعلي رضي الله
عنهم ولما رواه عباده بن الصامت رضي الله عنه انه قال النبي صلى الله عليه وسلم
قد اخذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب
عام والثيب جلد مائة والرجم ولما روى ابو هريرة وزيد بن خالد الجهني
رضي الله عنهما ان رجلا من الاعراب اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله
انشدك الله الا ما قضيت لي بكتاب الله فقال الخصم وهو افقه منه اقض
بيننا بكتاب الله وائذن لي ان اتكلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم قل فقال ان ابني
كان عسيفا على هذا فزنا بامراته واني اخبرت ان على ابني الرجم فافتديت
منه بمائة شاه ووليدة فسألت اهل العلم فاخبروني انما على ابني جلد مائة وتغريب
سنة وان على امرأة هذا الرجم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي نفسي
بيده لاقضين بينكما بكتاب الله الوليدة والغنم رد عليك وعلى ابنك جلد مائة
وتغريب عام واغد يا انيس على امرأة هذا فان اعترفت فارجمها فاعترفت
عليها فاعترفت فامر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجمت وقال ابن عباس سمعت
عمر بن الخطاب يقول الرجم في كتاب الله عز وجل حق على من زنا اذا احصن من
الرجال والنساء اذا قامت عليه البينة او كان الحبل او الاعتراف وقال ايضا قال عمر
خشيت ان يطول بالناس زمان حتى يقول قائل ما نجد الرجم في كتاب الله فيضلوا
بترك فريضة انزلها الله الا ان الرجم اذا احصن الرجل وقامت البينة او كان
الحبل او الاعتراف وقد قرانها الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما البتة وقد
رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجمنا نحن بعده واختلف اهل السنة فقال قوم بنفي
عموم الاية فاوجبوا الجلد مع الرجم في حق المحصن واليه ذهب الحسن واحمد
واسحق وداود واحتجوا بحديث عباده بن الصامت وبما روى ان علما رضي الله
عنه جلد شراحة الهمدانية يوم الخميس ورجمها يوم الجمعة وقال اجلدها بكتاب
الله وارجمها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال جمهورهم بنسخ الجلد عن
المحصن لبن النبي صلى الله عليه وسلم رجم ماعزا ولم يجلده مع امر انيسا ان يغدو
على امرأة الرجل فان اعترفت فارجمها ولم يامر بجلدها ومعلوم ان ذلك
حديث عباده قبلها لقوله صلى الله عليه وسلم خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن
سبيلا فيكون منسوخا فان قلت لا يجوز نسخ حديث عباده بما روى من فعل
النبي صلى الله عليه وسلم وبحديث انيس لبن النبي صلى الله عليه وسلم اخبر عن الله سبحانه
انه قد جعل لهن سبيلا والسبيل الذي جعله في ما نسخ لفظه وبقي حكمه الرجم للشيخ
والشيخة فيجب حينئذ جلد المحصن ورجمه بالاثنين ويجب جلد غير المحصن باحدى